الاستقطاب والنفوذ للأحزاب في ضوء التعديلات الدستورية

هاشم احمد محمد بلص[1]، احمد فهد البطوش[2]

DOI:10.15849/ZUJJLS.230430.01

[1] قسم القانون العام، كلية القانون، جامعة عجلون الوطنية، الاردن.
[2] قسم القانون الخاص، كلية القانون، جامعة عجلون الوطنية، الاردن.
* للمراسلة: H.balas@anu.edu.jo / Ahmad.boutosh@anu.edu.jo

تاريخ استلام البحث 2023/02/18.
تاريخ قبول البحث 2023/04/25.

الملخص

تعدّ الأحزاب السياسية من أهم صور الديمقراطية، ويجب أن يكون لها دور فاعل داخل الدولة، لذلك عملت المملكة الأردنية الهاشمية على تفعيل دور الأحزاب ومنحتها مكانة جديرة بالاهتمام، وكان لكل هذا الأثر الكبير على انتشار الأحزاب على مستوى المملكة، وزيادة قدرتها على استقطاب عدد لا يستهان فيه من الأفراد من مختلف الفئات، الأمر الذي منح الأحزاب نفوذا لا يستهان به، وانعكس هذا النفوذ بقدرة الأحزاب على انتزاع حقوق خاصة بها وكان أهم هذه الحقوق القدرة على إيجاد قانون خاص بها يمكنها من القيام بأعمالها بكل ثقة وبشكل قانوني، وبذا طُبّقت فكرة الأحزاب بصورة صحيحة وزادت ثقة أفراد المجتمع بها. يوصي الباحث الأحزاب أن تُبقي قنوات الاتصال مفتوحة مع جميع فئات المجتمع حتى لو لم يكونوا من ضمن أعضاء الحزب الذي تنتمي إليه، ومن أجل بيان هذه الأمور بصورة تفصيلية فقد عمد الباحث إلى بيان الاستقطاب الحزبي في المبحث الأول من هذه الدراسة، وبيان النفوذ الحزبي في المبحث الثاني.

الكلمات الدالة: الأحزاب السياسية، الانتشار، النفوذ، الاستقطاب.

Polarization and Influence of Parties in light of Constitutional Amendments

Hashim Ahmad Mohamad Balas[1], Ahmad Fahed AL Btoosh[2]

[1] Department of Public Law, Faculty of Law, Ajloun National University, Jordan.
[2] Department of Private Law, Faculty of Law, Ajloun National University, Jordan.
*** Crossponding author: H.balas@anu.edu.jo / Ahmad.boutosh@anu.edu.jo**

Received: 16/02/2023
Accepted: 25/04/2023

Abstract

Political parties are considered as one of the most important forms of democracy, and they must have an active role within the state. Therefore, the Hashemite Kingdom of Jordan activated the role of parties and granted a place worthy of attention, and all this had a great impact on the spread of parties all over the country as well as increasing their ability to attract a significant number of individuals of different groups, which gave parties significant influence. This was reflected in the ability of parties to implement their own rights. The most significant of which was the ability to create a law of its own that would enable it to conduct its work legally and with certainty, and thus the idea of parties was conducted properly which, eventually, build society's confidence in these parties. The researcher recommends that the parties should keep communication channels open with all society members even if they if they do not belong to it, and to further explain these matters in detail, the researcher deliberately explained the partisan polarization in the first section of this study and the statement of partisan influence in the second topic.

Keywords: Political parties, Spread, Influence, Polarization.

المقدمة

تشغل الحياة السياسية حيزا كبيرا في الحياة العامة في كل مجتمع من المجتمعات وفي كل نظام من أنظمة الحكم، وقد بات من المتفق عليه أن ظهور الأحزاب السياسية في أي مجتمع من المجتمعات يعد أحد المؤشرات المهمة الدالة على مستوى التطور السياسي للمجتمع.

ولم تكن الأردن بمنأى عن هذا التطور فقد تواكب وجود الأحزاب السياسية منذ نشأت إمارة شرق الأردن وتطورت مع تطور الدولة، فكانت البداية مع القانون الأساسي لإمارة شرق الأردن عام (1921) الذي منح الحق للأردنين في الإعراب عن آرائهم ومنحهم الحق في تأليف الجمعيات، ثم انتقلت الأحزاب إلى المرحلة الثانية باستقلال المملكة الأردنية الهاشمية، حيث أجاز دستور (1952) تشكيل الأحزاب السياسية والجمعيات، ولحماية الأحزاب وتعزيز وجودها داخل الدولة والعمل على زيادة ثقة المواطنين بالأحزاب وتقليص فكرة أن الأحزاب معادية لنظام الدولة قام المغفور له جلالة الملك الحسين عام (1991) بالعمل على إصدار الميثاق الوطني هادفا من ورائه إلى وضع البنود التي تسير عليها الأحزاب السياسية ضمن نطاق الدستور، والتأكيد على التعددية وتقليص القيود على حرية التعبير.

كانت هذه المراحل جميعها تشكل دعما كبيرا للأحزاب الأمر الذي دفعها للعمل على استقطاب المواطنين والسماح لأصحاب الأفكار والتطوير بإبداء آرائهم وتقديم خبراتهم، مما مكن الأحزاب بصورة أكبر داخل الدولة وأصبحت صاحبة نفوذ لا يستهان به وكلمة مؤثرة في الشارع الأردني.

كان للاستقطاب والنفوذ الذي وصلت إليه الأحزاب أن أصبحت محل اهتمام ورعاية من الدولة فتم العمل بداية على إيجاد قانون خاص ومتفرد يحكم عملها وهو ما سمي بقانون الأحزاب السياسية، ولم تضع الدولة هذه الأحزاب تحت إمرة أي من مؤسساتها وإنما أصبحت الهيئة المستقلة للانتخاب هي المشرفة على أعمال هذه الأحزاب وإدامتها، ولم يقف نفوذ الأحزاب عند هذه النقطة بل تم العمل على تعديل الدستور وقانون الانتخاب بحيث تم تخصيص مقاعد في مجلس النواب للأحزاب السياسية.

مشكلة البحث

تقوم الأحزاب السياسية بدور لا يستهان به داخل أي دولة، طالما أن لهذه الأحزاب القدرة عن التعبير عن نفسها بصورة قانونية وواضحة، فتظهر مشكلة الدراسة في مدى قدرة الأحزاب السياسية على استقطاب عدد كبير من أفراد المجتمع بمختلف فئاتهم لتكون قادرة معه على مد نفوذها على نطاق واسع داخل حدود الدولة.

أهمية البحث

تنبثق أهمية هذا البحث من خلال دراسة التعديلات الدستورية والقانونية التي حدثت للأحزاب السياسية وأصبحت تفرض عليها أن تعمل بصورة كبيرة على استقطاب الأفراد حتى يمكن المؤسسون من تأسيس الحزب السياسي وإكسابه الصبغة القانونية، وحتى يمكن الحزب السياسي من ممارسة أعماله ونشر أفكاره التي أسس من أجلها وزيادة نوذه ليقوم بممارسة الكثير من الأدوار المهمة داخل الدولة والمجتمع.

©جميع الحقوق محفوظة،عمادة البحث العلمي والابتكار/ جامعة الزيتونة الاردنية 2023

أهداف الدراسة

جاءت هذه الدراسة لبيان التعديلات الدستورية والقانونية الناظمة لتأسيس الأحزاب وإمكانية الأحزاب من مد نفوذها بصورة كبيرة، وذلك من خلال الإحاطة بكافة النصوص القانونية التي تحكم تأسيس الأحزاب، وتمكن الأحزاب من زيادة نفوذها.

أسئلة الدراسة

- ما أهمية الاستقطاب للأحزاب؟
- ما هي أنواع الاستقطاب؟
- ما هو أثر النفوذ الذي تمتعت به الأحزاب السياسية على انشارها؟
- ما هي الأدوار المهمة التي قامت بها الأحزاب السياسية داخل الدولة؟

منهجية الدراسة

أكثر المناهج العلمية توافقا للبحث في الاستقطاب والنفوذ للأحزاب في ضوء التعديلات الدستورية تتمثل في المنهج الوصفي والمنهج التحليلي الذي يساعد بداية في تحديد مميزات هذه الدراسة وذلك من خلال تجميع المعلومات خصائصها وجزئياتها، ومن ثم استخدام التحليل والنقد بالوسائل الاستقرائية والاستنباطية بغية القدرة على قراءة وتحليل النصوص القانونية المنظمة لهذا الموضوع وتفسير هذه النصوص من أجل الخروج بفهم صحيح لروح النص بما يتوافق مع مبادئ العدالة.

المبحث الأول

الاستقطاب الحزبي

حتى يكون للأحزاب قدرات كبيرة تلبي الغايات التي ينادى بوجود الأحزاب من أجلها فلا بد لها من أن تعمل على استقطاب عدد لا يستهان به من الأفراد، على أن يكون هذا الاستقطاب مبنيا على إقناع الأفراد بالأفكار والرؤية والبرامج التي يتبناها الحزب، والاستقطاب يعدّ من أهم الأسس والمهارات التي لا بد أن تكون في أولويات أعمال الحزب[1].

وبقراءة التعديلات الأخيرة لقانون الأحزاب نجد أن الاستقطاب لم يعد أمرا اختياريا للأحزاب، وإنما يجب على الأحزاب أن تعمل جاهدة لاستقطاب عدد لايستهان به من الأشخاص، إذ تنص المادة (٦/أ) من قانون الأحزاب السياسية على أنه (يحق لما لا يقل عن ثلاثمائة من الأردنيين الراغبين في تأسيس حزب...)[2]ونصت المادة (١١/أ) من القانون ذاته على أنه (على المؤسسين عقد مؤتمر تأسيسي للحزب

---

[1] علي عبد سلمان، أهمية الاستقطاب للأحزاب السياسية، مقال منشور على وكالة أنباء براثا،www.burathanews.com، تاريخ الزيارة (٨/١٢/٢٠٢٢) الساعة (٧:٤٠pm).

[2] قانون الأحزاب السياسية رقم (٧) لسنة (٢٠٢٢)، منشور في الجريدة الرسمية عدد(٥٧٨٤) صفحة (٢٩٣٠) تاريخ (٢٠٢٢/٤/١٤).

خلال مدة لا تزيد على سنة من تاريخ استيفاء المتطلبات المنصوص عليها في هذا القانون وفقا للشروط التالية: ١. أن لا يقل عدد الأعضاء المؤسسين للحزب تحت التأسيس عند انعقاد المؤتمر التأسيسي عن ألف شخص) فنجد أن الاستقطاب أصبح من أهم النقاط التي لا بد أن تأخذها الأحزاب بعين الاعتبار منذ بداية تأسيسها، ذلك أن الحد الأدنى الذي أشار إليه المشرع هو عدد ليس بقليل فلا بد لأصحاب فكرة الحزب أن يعملوا على استقطاب ثلاثمائة شخص كحد أدنى حتى يمكنوا من تأسيس الحزب الذي يمثل الفكرة التي يتبنونها وأن يعملوا خلال السنة الأولى من حياة الحزب على استقطاب ما لايقل عن ألف شخص وهذا يمثل مجهودا كبيرا للأشخاص المؤسسين الذين يحبون أن يعملوا على نشر الحزب وأفكاره على أوسع مساحة جغرافية ممكنة وعلى أكبر عدد من الأشخاص، وذلك لحماية الحزب من الزوال والعمل على إدامته وإدامة أفكاره.

ويقوم الاستقطاب على نوعين هما: الأول الاستقطاب العام، والثاني الاستقطاب النوعي.

المطلب الأول: الاستقطاب العام

تقوم فكرة الاستقطاب العام بالعمل على زيادة أعضاء الحزب ويكون هذا منذ لحظة نشوء فكرة الحزب في أذهان المؤسسين ويجب أن تبقى مستمرة إلى ما بعد التأسيس، لأن المشرع نص على شروط معينة يجب توافرها حتى يقبل طلب تأسيس الحزب فقد نصت المادة (١١/أ/٢) على أن (يكون المؤسسون من سكان (٦) محافظات على الأقل بحيث لا يقل عددهم عن (٣٠) شخصا من كل محافظة)، وجاء هذا النص مراعاة لنصوص الدستور التي فرضت التنوع والتعدد في الأحزاب، ثم يعمد المؤسسون إلى التوسع والانتشار بنشر وعرض أفكار وبرنامج الحزب على أفراد المجتمع، على أن يتوافق هذا الاستقطاب مع الدستور[1] والقانون[2]وذلك بعدم اقتصاره على طائفة أو سن أو جنس أو أصل أو فكر ثقافي أو مستوى تعليمي أو تخصص مهني، وإنما يكون الهدف هو زيادة عدد أعضاء الحزب ونشر فكره ومبادئه بين أكبر عدد من أفراد المجتمع في كافة محافظات المملكة لزيادة شعبيته وقوة قاعدته، فجاء في المادة (١١/أ) من قانون الأحزاب السياسية ان قد اشترط على الحزب تحت التأسيس خلال سنته الأولى أن لا يقل نسبة الشباب الذين تتراوح أعمارهم بين (١٨– ٣٥) سنة عن (٢٠٪) وأن لا تقل نسبة المرأة عن(٢٠٪) وأن يكون أحد المؤسسين على الأقل من الأشخاص ذوي الإعاقة.

وللاستقطاب العام أهمية كبيرة للحزب[3] فهي تظهر اهتمام الحزب بجميع شرائح المجتمع وتعمل على تنمية المشاركة الحزبية الفاعلة وتفعيل دور العمل التطوعي والاجتماعي للمواطنين مما يعمل على تسليط الضوء بشكل أكبر على واقع المجتمع المحلي، وذلك من خلال اهتمام الحزب بمطالب أعضائه ومجتمعه

---

[1] المادة رقم (٢/١٦) (للأردنيين حق تأليف الجمعيات والنقابات والأحزاب السياسية...) الدستور الأردني المعدل لسنة (٢٠٢٢)، منشور بالجريدة الرسمية عدد (٥٧٧٠) صفحة (١١٣٩) تاريخ (٢٠٢٢/١/٣١)

[2] المادة (٥/أ يؤسس الحزب على أساس المواطنة والمساواة بين الأردنيين والالتزام بالديموقراطية واحترام التعددية السياسية. ب لا يجوز تأسيس الحزب على أسس دينية أو طائفية أو عرقية أو فئوية ولا على أساس التفرقة بسبب الجنس والأصل)، قانون الأحزاب السياسية، مرجع سابق

[3] بريختشي كيمب، حوار الأحزاب السياسية: دليل ميسر الحوار، منشور على موقع www.nimd.org، تاريخ الزيارة (٨/١٢/٢٠٢٢) الساعة (pm٨:٥٥).

المحلي الأمر الذي يكسب الأحزاب فرصا أكبر للتأثير على سياسات المجتمع المحلي من خلال التصويت والمشاركة والفوز في الانتخابات بمختلف أنواعها مما يزيد من شعبية الحزب وزيادة رقعة تمدده الجغرافي.

المطلب الثاني: الاستقطاب النوعي

يركز هذا النوع من الاستقطاب على التوجه لأشخاص معينين والعمل على ضمهم إلى الحزب، هادفين من وراء وجود هؤلاء الأشخاص هو مراكزهم داخل المجتمع وتأثيرهم الكبير على شريحة كبيرة من الأشخاص[1]، فاستقطاب شخص من هؤلاء الأشخاص يؤدي إلى نشر الحزب بصورة كبيرة فهؤلاء الأشخاص يكونون أصحاب فكر مؤثر تتوافق مبادئهم وأفكارهم مع مبادئ الحزب، فالغاية الاستراتيجية من الاستقطاب النوعي تتمثل بزيادة عدد القيادات المؤثرة داخل الحزب السياسي.

وأهمية الاستقطاب النوعي للحزب تبرز في وجود شخصيات قيادية صاحبة فكر بمختلف المجالات فيكون منهم السياسيون والاقتصاديون والاجتماعيون وغيرها من المجلات، مما يساعد الحزب في الانتشار والتوسع وزيادة ثقة أفراد المجتمع به ويمد الحزب نفسه بالأفكار التي تؤدي إلى بروز برنامجه وأهدافه بشكل أفضل.

ويعمل الاستقطاب بمختلف أنواعه على رفع الحزب وزيادة قوته وهو يتوافق مع رؤية جلالة الملك للأحزاب ودورها الكبير إذ أوضح أنه من أجل (انتقال ناجح إلى حكومة برلمانية حقيقة فإن الأردن سيحتاج إلى رؤية ظهور أحزاب وطنية حقيقية تجمع المصالح المحددة والمحلية في برنامج وطني للعمل)[2].

المبحث الثاني

النفوذ الحزبي

أصبحت الأحزاب السياسية في الوقت الحاضر تشكل أهم مظهر من مظاهر الديمقراطية في الدول، فتمكين الأحزاب خلال الفترات السابقة والجهد الكبير الذي بذلته الأحزاب لإثبات أنفسها منحها قوة كبيرة وأصبحت ذات نفوذ كبير وكلمة مسموعة خاصة بتطبيقها للاستقطاب النوعي، فالدولة أصبحت تسعى وتدعم المواطن للمشاركة في الحياة السياسية ولعل أفضل وسيلة تمكن الأفراد من هذه المشاركة هي الأحزاب السياسية، لذلك عملت الدول على تشجيع الأفراد على تأسيس الأحزاب أو الانضمام إلى الأحزاب القائمة التي تتوافق وأفكارهم، كما أن الأحزاب أثبتت موقفها بقدرتها على التعبير عن اهتمامات الأفراد وحاجاتهم العامة والعمل على تحقيقها من قِبَل الحكومة، وكذلك نقل رغبات وسياسات الحكومة إلى المواطنين.

تجلى نفوذ الأحزاب وزادت ثقتها بنفسها مما عكس ثقة الأفراد بها عندما حصلت على تعديل دستوري تم بموجبه أخراج الأحزاب بكامل تفاصيلها من مظلة مؤسسات الدولة وأصبحت تحت رقابة جهة مستقلة هي المسؤولة عنها فقد نصت المادة (٢/٦٧) على (تنشأ بقانون هيئة مستقلة يناط بها... ب. النظر في

---

[1] حسين أبو رمان، الأحزاب السياسية، كتيب منشور على موقع www.nimd.org، تاريخ الزيارة (٢٠٢٢/١٢/١٠)، الساعة (٩:٥٤pm).

[2] الورقة النقاشية الثالثة لجلالة الملك عبدالله الثاني ابن الحسين، بتاريخ (٢٠١٣/٣/٢).

طلبات تأسيس الأحزاب السياسية ومتابعة شؤونها وفقا لأحكام القانون)، وتم النص في المادة (٩/ب) من قانون الأحزاب السياسية على أنه (ينشأ في الهيئة سجل للأحزاب... يتولى المهام والصلاحيات التالية) فكانت أفضل خطوة سعت إليها الأحزاب هو إخراج نفوذها من سيطرة مؤسسات الدولة حتى لا يبقى أي تأثير من قبلها على الأحزاب وعلى توجهاتها وآرائها.

ثم ظهر نفوذ الأحزاب وتأثرها بصورة واضحة في التعديلات الأخيرة على القوانين فقد نص قانون الأحزاب السياسية في المادة (٤) على أنه (ب. يمنع التعرض لأي أردني بما في ذلك المساس بحقوقه الدستورية أو القانونية أو مساءلته أو محاسبته من أي جهة رسمية أو غير رسمية بسبب انتمائه أو انتماء أي من أقاربه الحزبي. ج. يمنع التعرض لطلبة مؤسسات التعليم العالي بسبب الانتماء والنشاط الحزبي والسياسي.)، كما نص قانون الانتخاب[1]في المادة (٨/ج) بأنه (يخصص للدائرة الانتخابية وفقا لنظام القائمة النسبية المغلقة (٤١) مقعدا من المقاعد المشار إليها في الفقرة (أ) من هذه المادة تشكل بقوائم حزبية)، فتجد أن الأحزاب أصبحت ذات وجود حقيقي معترف به وركن من أركان الدولة، لا بد من وجودها.

ولم يقف نفوذ الأحزاب إلى هذا الحد بل استطاعت الأحزاب أن تكسب لنفسها تمويلا خاصا بها من الدولة، فقد تم النص في المادة (27/أ) من قانون الأحزاب السياسية على أنه (يتم تخصيص بند في الموازنة العامة للدولة للمساهمة في دعم الأحزاب من أموال الخزينة...)، وتم بموجب هذا النص إصدار نظام[2] خاص يعنى بالمساهمات التي تقدمها الدولة للأحزاب.

فسعي الأحزاب للوصول إلى ما وصلت إليه في الوقت الحاضر لأنها قد مارست الكثير من الأدوار المهمة داخل الدولة والمجتمع، حتى صار لها مثل هذا النفوذ الذي تتمتع به، وتتمثل هذه الأدوار في عدة أبعاد منها:

المطلب الأول: دور الأحزاب في رسم وتخطيط السياسة العامة

حتى يكون للأحزاب نفوذ كبير داخل الدولة وتكون من أصحاب القرار ولزيادة ثقة الأفراد بها كان لا بد لسياسات الأحزاب واستراتيجياتها من أن تتوجه إلى إدخال الأحزاب داخل السلطة التشريعية وجعلها عنصرا ضروريا من عناصر هذه المنظومة التشريعية، فالدولة تسير وفق قوانين تسن بواسطة هذه السلطة[3]، فأصبحت الأحزاب تتجه إلى أن تكسب شرعيتها وقوتها بنصوص قانونية تدعمها في أعمالها وتساعدها في استقطاب الأفراد إليها وفِي مد نفوذها، وكذلك فإن الأحزاب كما هو معروف عنها أصبحت من أهم قنوات الاتصال ما بين السلطة والشعب فدخول الأحزاب إلى السلطة التشريعية التي تقوم بسن القوانين والقواعد العامة الملزمة للأفراد يساعد في أن تصبح هذه القوانين مراعية لأفراد المجتمع واحتياجاتهم.

---

[1] قانون الانتخاب رقم (٤) لسنة (٢٠٢٢)، منشور في الجريدة الرسمية، عدد (٥٧٨٢) صفحة (٢٨٦٥) تاريخ (٢٠٢٢/٤/٧).

[2] نظام المساهمة المالية في دعم الأحزاب السياسية رقم (155) لسنة (2019)، منشور في الجريدة الرسمية صفحة (6192) تاريخ (2019/10/9).

[3] كاسبار ف. فان دن بيرغ، التخطيط الاستراتيجي للأحزاب السياسية، المؤسسة الدولية للديموقراطية والانتخابات (IDEA)، منشور على موقع المؤسسة www.idea.int، تاريخ الزيارة (٢٠٢٢/١٢/٩)، الساعة (٣:٥٦pm).

©جميع الحقوق محفوظة،عمادة البحث العلمي والابتكار/ جامعة الزيتونة الاردنية 2023

وبشكل عام فإن وجود الديمقراطية النيابية ووجود الأحزاب داخل النيابة وتمكين الأعيان من الانتساب إلى أحزاب سياسية أدى إلى وجود تكتل داخل المجالس تبعا للأفكار الحزبية المتماثلة، الأمر الذي يسهم في رفع تنوع الوسائل والأساليب لتحقيق أهداف المجتمع.

ويظهر نفوذ الحزب في تمكين جماعاته من إبداء آرائهم ورغباتهم واحتياجاتهم ومعتقداتهم بطريقة منظمة ومناقشتها وإيجاد حل لها والعمل على تضمينها بقوانين تصدر عن السلطة التشريعية.

المطلب الثاني: دور الأحزاب في تنفيذ السياسة العامة

إن وجود الأشخاص المنتمين لأحد الأحزاب السياسية ضمن إطار الحكومات المشكلة داخل الدولة يعتبر أحد أهم مظاهر الديمقراطية وتحقيق المساواة بين الأفراد فلا يحرم من منصب داخل الدولة من كان له مرجعية حزبية سياسية[1]، ووصول الدولة إلى هذه المرحلة يعد من أهم مظاهر النفوذ الذي وصلت إليه الأحزاب.

لقد عملت الأحزاب السياسية على تقليل مدى الاستبداد الحكومي سواء أكان واقعا على الأحزاب نفسها أم على الأفراد، فالحكومات ومؤسسات الدولة التي تعمل في الوقت الحاضر أصبحت تعمل بحذر كبير لأنها أصبحت تحت رقابة الأحزاب التي تحاول دائما أن تراعي مصالح الأفراد الأمر الذي يكسبها الدعم الكبير منهم، فأصبحت صاحبة كلمة مسموعة فدائما ما تعمل الحكومة بحذر خوفا من الانتقاد ولعدم إثارة الرأي العام عليها عن طريق ما يعلنه الأحزاب لهم.

المطلب الثالث: درو الأحزاب في تقييم السياسة العامة

امتد نفوذ الأحزاب حتى أصبحت تمارِس الدور الرقابي مما منحها القدرة على تقييم السياسة العامة للحكومة وتكون قادرة على تحديد الإيجابيات والسلبيات الناجمة عن هذه السياسة، فتقييم السياسة أمر مهم ولا يكون هذا التقييم حقيقي ومجدٍ ما لم يكن صادرا عن الأفراد في المجتمع فهم أكثر المعنيين بتطبيق هذه السياسة وهم أكثر من تمسهم مخرجاتها، ولأن الأحزاب كما تم الإشارة سابقا هي قنوات الاتصال ما بين الحكومة والأفراد في المجتمع فهي الأقدر على فهم أثر مخرجات السياسة العامة ومدى فاعليتها أو كفاءتها في تحقيق تلك الأهداف التي وضعت من أجلها[2].

وعليه فإن الأحزاب السياسية هي أهم الجهات القادرة على تولي مهمة تقييم السياسة العامة، وذلك من خلال أعضاء الحزب ذوي المهارات والخبرات في مختلف المجالات الذين يكونون قادرين على تقييم السياسة العامة في شتى المجالات فحتى يتمكن الحزب من ممارسة دوره الرقابي وتقييم السياسة العامة وأن يكون هذا التقييم محل اعتبار فيكون صادرا عن الأعضاء ذوي الاختصاص في هذا المجال ما يمنح التقييم القوة والخبرة، ولاتباع الأحزاب هذا النهج منحت نفوذا كبيرا وأصبحت الحكومات تتحرى الدقة في ما يصدر عنها من قرارات، على أن لا يكون هذا النقد مجرداً، بل مقروناً بالحلول البديلة التي يتضمنها برنامج متكامل يمكن ترجمته إلى قرارات وسياسات نافذة.

---

[1] هشام زغاشو، الأحزاب السياسية ودورها في العملية السياسية الديمقراطية، مقال منشور على شبكة ضياء للمؤتمرات والدراسات،www.diae.net، تاريخ الزيارة (٢٠٢٢/١٢/٩) الساعة (١٠:٥٨pm).

[2] منال محمود حموري، دور الأحزاب السياسية الأردنية في المشاركة السياسية، أطروحة دكتوراه، جامعة مؤتة، (٢٠٢٠).

الخاتمة

إن الشعبية الكبيرة التي باتت تحظى بها الأحزاب في الوقت الحاضر، وتوجيه كافة الأنظار إليها وإلى خططها الاستراتيجية وعلى مواقفها وقرراتها على السياسات العامة في الدولة هذا كله جعل الأحزاب تمر بكثير من التحديات التي لا بد لها من أن تتخطّاها، وتعمل على إيجاد خطط استراتيجية تتوافق والمتطلبات العامة للمواطنيين.

اولاً: النتائج

من خلال ما تقدم فإننا نجد أن هنالك نتائج مهمة قد خلص إليها الباحث عبر استقراء الوضع العام للأحزاب في المملكة الأردنية الهاشمية وأهمها مايلي:

- لقد كان للاعتقاد السائد لدى المجتمع بأن الأحزاب السياسية معارضة للدولة ولنظام الحكم وأن الأشخاص المنتمين للأحزاب السياسية منبوذين من قبل الدولة، مما جعل الأفراد متخوفين من الانتماء إلى الأحزاب السياسية.
- الانتماء العشائري الذي كان وما زال مفضلا لدى أبناء الشعب الأردني ومرد ذلك الطابع العشائري الذي تقوم عليه المملكة الأردنية الهاشمية.
- كانت البرامج المقدمة من قبل الأحزاب السياسية في بداية نشأتها متشابهة كلها من حيث ما تقدمه من أفكار والغموض المحيط ببرامجها، وعدم تنفيذها لهذه الأفكار جعل أفراد المجتمع في حيرة بفهم الأحزاب واختيار الحزب الأفضل.
- جهل المواطنين بحقوقهم في المشاركة السياسية.
- عدم مشاركة المرأة الفاعل في الأحزاب السياسية.

ثانياً: التوصيات

حتى تتمكن الأحزاب من تجاوز هذه التحديات لا بد لها من تحدد أولوياتها وهذا يتم من خلال التوصيات التالية:

- أن تكون برامج الحزب وأهدافه وتطلعاته قائمة ومبنية على أسس صحيحة دون تمييز طائفي أو عرقي أو فئوي أو تفرقة بسبب النوع أو الأصل أو الدين.
- العمل على إشراك كل أعضاء الحزب في إعداد برامج الحزب والسماح لهم بإبداء آرائهم ومشاوراتهم بكل أعمال الحزب وخططه، وعدم اقتصاره على فئة محددة من الحزب.
- أن يبقي الحزب دائما على قنوات اتصال مفتوحة مع جميع فئات المجتمع حتى لو لم يكونوا من ضمن أعضائه وتقديم الخدمات للمجتمع الأمر الذي يساهم في انتشار الحزب بصورة كبيرة.
- زيادة نشاطات الحزب والإعلان عنها بصورة منظمة إعلاميا، مما يسهم في نشر الثقافة السياسية وإيصال فكرة الحزب إلى الكثير من رجال الأعمال من أجل تحفيزهم على تمويل الحزب.

©جميع الحقوق محفوظة،عمادة البحث العلمي والابتكار/ جامعة الزيتونة الاردنية 2023

قائمة المصادر والمراجع:

- حموري: منال محمود، دور الأحزاب السياسية الأردنية في المشاركة السياسية، أطروحة دكتوراه، جامعة مؤتة، (٢٠٢٠).
- أبو رمان: حسين، الأحزاب السياسية، كتيب منشور على موقع، www.nimd.org.
- زغاشو: شام، الأحزاب السياسية ودورها في العملية السياسية الديمقراطية، مقال منشور على شبكة ضياء للمؤتمرات والدراسات، www.diae.net.
- عبد سليمان: علي، أهمية الاستقطاب للأحزاب السياسية، مقال منشور على وكالة أنباء براثا،www.burathanews.com.
- كيمب: بريختشي، حوار الأحزاب السياسية: دليل ميسر الحوار، منشور على موقعwww.nimd.org.
- الدستور الأردني المعدل لسنة (2022)، منشور بالجريدة الرسمية عدد (5770)، صفحة (1139)، تاريخ (2022/1/31).
- قانون الانتخاب رقم (٤) لسنة (٢٠٢٢)، منشور في الجريدة الرسمية، عدد (٥٧٨٢) صفحة (٢٨٦٥) تاريخ (٢٠٢٢/٤/٧).
- قانون الأحزاب السياسية رقم (7) لسنة (2022)، منشور في الجريدة الرسمية عدد (5784)، صفحة (2930)، تاريخ (2022/4/14).
- نظام المساهمة المالية في دعم الأحزاب السياسية رقم (155) لسنة (2019)، منشور في الجريدة الرسمية صفحة (6192) تاريخ (2019/10/9).
- الورقة النقاشية الثالثة لجلالة الملك عبدالله الثاني ابن الحسين، بتاريخ (٢٠١٣/٣/٢).